

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة المضيفون من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة

السيدات والسادة المشاركون في المؤتمر

السيدات والسادة الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد أصبح اللجوء إلى الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه ضرورة بالغة الأهمية إستراتيجياً على المستوى العالمي. وأما بالنسبة للدول العربية فإنه بات من الضروري الإعداد له على المدى البعيد والمتوسط. وقد عبّرت معظم الدول العربية أخيراً عن رغبتها في إدراج خيار توليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه ضمن استراتيجياتها لتتنوع مصادر الطاقة. ولعلّ المبررات العديدة هي التي شجعت الدول العربية على بناء محطات نووية ومن بينها الزيادة في الطلب على الطاقة وشحّة المياه والنقص المتزايد في إحتياجات النفط والغاز وتذبذب أسعارها وعلاقة الطاقة بالتنمية والرغبة في تأمين التزود بالطاقة، هذا بالإضافة إلى دورها الفعّال في التخفيف من الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتي تمثّل العنصر الرئيسي في التغيّر المناخي الذي يعاني منه العالم اليوم.

السيدات والسادة

لقد كانت حصّة المياه المتاحة للفرد العربي سنة 1960 حوالي 3460 م³ ومقدّر لها أن تنخفض إلى ما دون 645 م³ في غضون سنة 2025 أي بانخفاض قدره 80%. أما الموارد المتجددة فهي مقدّرة بحوالي 350 مليار م³ منها 35% عن طريق 10 أنهار تتبع من خارج حدود الدول العربية.

وبالرغم من أن الوطن العربي يمثل عشر مساحة اليابسة، إلا أنه لا يحتوي إلا على أقل من 1% من مياه السيلان وحوالي إجمالي 2% من الأمطار.

كما بلغ عدد سكان المنطقة العربية في سنة 2015، 401 مليون نسمة ويعيش 90% منهم على 4% من المساحة الجملية المقدّرة بنحو 1.4 مليار هكتار ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان عام 2050، 646 مليون نسمة منها 68% في المدن وهو ما يتطلّب المزيد من الإمداد في كميات المياه والأغذية المصنّعة والمعلّبة والمزيد من استهلاك الطاقة نظراً للتطور العددي من ناحية والمستوى المعيشي من ناحية أخرى للمواطن العربي (2300 كيلو وات ساعة خلال سنة 2015 و5500 كيلو وات ساعة في غضون سنة 2050). ولقد أصبحت صناديق تعويض الطاقة بالنسبة لمعظم الدول العربية تمثّل عبئاً على اقتصادياتها. كل ذلك يجعل الدول العربية تفكر جدياً في إدخال خيار الطاقة الذرية لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر.

السيدات والسادة

إن الطاقة النووية أثبتت وثوقيتها، رغم حادثة فوكوشيما، من حيث الأمان والأمن العالين اللذين تمتع بهما سجلّها في الربع قرن الأخير وذات تكلفة منافسة لمصادر الطاقة الأخرى. وقد تم التعبير عن رغبة الدول العربية في الإستخدام السلمي للطاقة

النووية وخاصة توليد الكهرباء من خلال قرارات القمة العربية 2009 والتي توجت بإعتمادها للإستراتيجية العربية للإستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى عام 2020 وتمّ بالمناسبة تكليف الهيئة العربية للطاقة الذرية بالعمل على تنفيذها والتي تغطّي المحاور الرئيسية التالية :

- الأمان والأمن النوويين وتوليد الكهرباء،

- الزراعة والصحة والبيئة،

- الصناعة والخامات.

وتشترك الهيئة العربية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في نفس الأهداف، وهما على قدر عال من التنسيق في ما بينهما.

وكان آخر الأنشطة التي عقدها الهيئة العربية للطاقة الذرية هو المنتدى العربي الرابع حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة : 10 - 2017/10/12، وقد صدرت عنه بعض التوصيات التي نورد من أهمها :

- نقل المعرفة والتكنولوجيا النووية وتوطينها في الدول العربية.

- حثّ الدول العربية على التعاون في تأسيس وتطوير عناصر البنية التحتية لبناء المحطات النووية وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في ما بينها.

- تعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، لتتمكن من استيعاب مشروعات الطاقة النووية المستقبلية.

- العمل على وضع معالم لتصور عربي حول التزوّد بالوقود النووي والتخلّص من الوقود المستخدم لضمان إستمرار التزوّد بالطاقة الكهربائية بإستخدام الطاقة

النووية وفي هذا السياق لابد من التأكيد على ضرورة إنشاء بنك وقود نووي عربي لضمان إستدامة التزوّد.

السيدات والسادة

إن معظم الدول العربية تفتقر إلى المعرفة المطلوبة والمهارات والموارد البشرية والمالية اللازمة للشروع في بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه فهي في حاجة إلى تأسيس وتطوير للبنى التحتية الأساسية التي تمكنها من بناء محطات نووية. ولابدّ من التذكير بأن الهيئة العربية مكفّفة بتنفيذ الإستراتيجية العربية بقرار من الرؤساء والملوك وهي تعد الطاقات البشرية للاستعداد لتوطين هذه التقنية وتعدّ مشروعاً لبنك الوقود العربي لضمان تزويد الدول العربية باحتياجاتها المستقبلية من الوقود النووي.

السيدات والسادة

ونحن اليوم نعقد هذا المؤتمر الذي يناقش التحديات والمخاوف المتعلقة ببرامج القدرة النووية في العالم، لا بد من تشجيع التعاون الدولي في بناء المحطات النووية وهنا لا بد من الإشادة بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المستوى العالمي ودور الهيئة العربية للطاقة الذرية على المستوى العربي في تعزيز البنية التحتية لدولها الأعضاء التي لديها مشاريع القدرة النووية ومساعدتها في مواجهة القضايا الرئيسية مثل بناء القدرات المؤسسية والبشرية، النظم التشريعية والرقابية الشاملة، اختيار الموقع، اختيار تقنيات القدرة النووية المناسبة، ملاءمة الشبكة الكهربائية، دورة الوقود النووي، إدارة النفايات المشعة، والتواصل مع الجمهور. كما أننا نعتقد أن هذا المؤتمر الدولي الهام يقدم فرصة لدول عديدة تدرس الفوائد المحتملة لإدخال القدرة النووية في خليط الطاقة

الوطنية لديها من أجل تعميق تفكيرهم حول إتخاذ القرار المناسب لظروفهم الوطنية تجاه بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر .

ولعل شبكات الربط الكهربائي العربي المقامة بين الدول العربية الآن والربط الكهربائي بين الدول العربية وجيرانها من دول العالم تساهم في استيعاب القدرة الكهربائية الناتجة من بناء محطات نووية جديدة في المنطقة وتساهم أيضاً في التجارة البينية في مجال الكهرباء.

السيدات والسادة

وبإنطلاق البرنامج العربي النووي لإنتاج الكهرباء في الإمارات ومصر والأردن والسعودية والذي سيشهد تدشين أول مفاعل قوى خلال السنة المقبلة في محطة بركة بعد تمديد موعد العمليات التشغيلية إلى عام 2018 لضمان إجراء عمليات التقييم الدولية، فإنه لا بد من التأكيد من جديد على حق العرب في إمتلاك هذه التقنية واستخدامها حصراً في الأغراض السلمية من أجل تنمية شعوبهم ورفاهيتها والتأكيد كذلك على حق الدول العربية في إستدامة برامجهم النووية وذلك بإمتلاك التقنية النووية.

وفي خاتمة هذه الكلمة أتقدم بخالص الشكر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذا المؤتمر الهام.

كما لا يفوتني شكر الضيوف والشركات والخبراء الأجانب الذين يشاركون في هذه الفعالية.

أتمنى لهذا المؤتمر كل التوفيق والنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.